A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.58
19 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

DEC 7 1992

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد نياكي (نائب الرئيس)	(جمهورية تنزانيا المتحدة)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٧]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

(ج) تقارير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61915 ٣٤٧٤ز(٩١)

- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [١٠٢]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

- برنامج العمل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البندان ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/46/499 و A/46/507 و A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/46/561)

(ب) مشروع القرار (A/46/L.25)

الرئيس : أود أولا أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى تقرير اللجنة السياسية الخاصة ، الصادر في الوثيقة A/46/643 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس : وعلاوة على ذلك ، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة حول البندين ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال في الساعة الثانية عشرة من ظهر الغد .

تقرر ذلك .

الرئيس : لذلك ، أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في أقرب وقت ممكن .

السيد غمبري (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما نظرت الجمعية العامة في سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا خلال دورتها الخامسة والاربعين في العام الماضي اتخذنا بعض القرارات الهامة جدا . وقد اتخذت بعض هذه القرارات بتوافق الآراء ، مما يعبر عن تفاهمنا والتزامنا بتعزيز العملية السياسية ورغبتنا في تعزيز هذه العملية التي كانت تشق طريقها داخل جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الحين حدثت تطورات لا جدال فيها داخل جنوب افريقيا وعلى الساحة الدولية فيما يتصل بالجهد العالمي المتضافر من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري .

ويمكن القول إن العملية السياسية التي بدأت في شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ ، بعد أن تم بتوافق الآراء اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ظلت قائمة على الرغم من توقفها . وفي أحوال كثيرة مرت العملية ذاتها والانشطة ذات الصلة التي تقوم بها الاطراف الرئيسية في جنوب افريقيا بلحظات صعبة جدا ، انطوت على حالات تأخير ونكسات ، وسادها في بعض الاحيان جو من الريبة .

ويعتبر الغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية من جانب سلطات جنوب افريقيا خطوة جديدة هامة في تطور العملية السياسية صوب إحلال السلم . ولكن بالرغم من ايجابية هذا العمل وروعته ، فإن صميم جوهره وإسهامه في تحقيق هدف إقامة جنوب افريقيا اللاعنصرية قد شابهما باستمرار ضباب العنف السياسي الجاري في ذلك البلد .

ومع ذلك ، فإنه مما يثلج الصدر أن القوى المناهضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا ظلت صامدة في التمسك بأهدافها ، وأنه قد تم التوقيع على اتفاق السلام الوطني يوم ١٤ أيلول/سبتمبر . ونأمل في أن يتم التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق ، وأن تكون نتائجه ايجابيه .

وتعتبر التقلبات السياسية التي أصبحت تمثل تجسيدا لتلك العملية دليلا واضحا على أن العملية ستكون محفوفة بانعطافات كثيرة بعضها لا يمكن تحديده ، بينما البعض الآخر يمكن تمييزه بشكل أكبر على نحو ما تكشف عنه الجهود الرامية إلى إعداد دستور جديد .

وقد وجه الامين العام تحذيرا في تقريره الثاني عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الامم المتحدة في هذا الشأن جاء فيه أن العملية السياسية

"قد تطول نسبيا ، وهي عرضة أيضا للاخطار ، كما أنها قد تتأثر من جراء التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية الضخمة التي مازالت قائمة في جنوب افريقيا وعدم كفاية التدابير المتخذة حتى الآن لمعالجتها على نحو فعال" .

(A/45/1052 ، الفقرة ١٠)

إن هذا التحذير الذي وجهه الامين العام والذي تشاركه فيه اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشاركة كاملة ينبغي أن يجعلنا نتوقف ونتذكر مسؤولياتنا المستمرة تجاه الذين يناضلون من أجل إعمال حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الاساسية .

وعلى مدى ما يزيد عن ٤٠ سنة ، ما فتئ المجتمع الدولي والجمعية العامة بوجه خاص يرددان باستمرار الدعوة من أجل القضاء على الفصل العنصري . وقد أكدت الجمعية العامة باستمرار على أهمية تحقيق ذلك الهدف عن طريق المفاوضات بين سلطات جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين للاغلبية المقهورة . واليوم ، أصبح بوسع الجمعية العامة أن تفخر عندما ترى أن دعوتها التي طال أمدها يجري تأييدها وقد أصبحت فيما يبدو قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ الكامل . كما أن تطلعاتها فيما يتعلق بإقامة جنوب افريقيا اللاعنصرية تتحقق ببطء ولكن بشكل مؤكد من خلال الجهود المتضافرة التي تقوم بها المجموعات العالمية المناهضة للفصل العنصري ، والاجراءات التي تتخذها

الحكومات ، وقبل كل شيء التضحيات والجهود الجارية التي يبذلها أبناء جنوب افريقيا أنفسهم .

بيد أن هناك ضرورة تحتم على المجتمع الدولي أن يُبقي هذه المشكلة قيد نظره ، وأن يظل يقظا في رصد العملية السياسية . إن دور المجتمع الدولي أبعد ما يكون عن الانتهاء . ويتأكد ذلك لنا عندما نرى أنه بالرغم من اتفاق السلام ، فإن العنف المستمر الناجم أساسا عن الفصل العنصري يهدد عملية التحول الديمقراطي لذلك البلد ، ويشكل تهديدا مستمرا وخطيرا لعملية التفاوض ذاتها . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون محايدا خلال العملية السياسية الجارية . فعليه أن يظل مشترك في معالجة هذه المشكلة كدأبه دائما لمدة تزيد على ٤٠ سنة . وتشمل المفاوضات الجارية في جنوب افريقيا جانبين كما هو الحال في معظم المفاوضات . فعلى أحد الجانبين نرى الذين يرفعون لواء مبادئ الأمم المتحدة العالمية ويلتزمون بتطوير جنوب افريقيا على نحو يضمن لجميع سكانها نفس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تمييز بينهم على أساس العرق ، أو لون البشرة ، أو الجنس ، أو العقيدة . وعلى الجانب الآخر ، نرى سلطات جنوب افريقيا التي تستمد وجودها من النظام السياسي المشين القائم والمستمر على القمع والتمييز العنصري . وعلى ذلك فإن طرفي المفاوضات ليسا متكافئين أو متساويين أخلاقيا . وينبغي ألا يكون حكمنا عليهما خلافا لذلك .

وبالتالي ، يتعين على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن دوره والتزامه بالعمل كعنصر داعم وموازن في مساعدة الحالة التي تتطور في جنوب افريقيا .

وفي رأي اللجنة الخاصة أن بعض الدول الأعضاء قد تسرعت بالقيام بشكل منفرد بإزالة وسائل ضغطها على جنوب افريقيا . ونؤكد مجددا على المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في أن يستمر في ممارسة الضغط بغية ضمان استمرار المفاوضات التي تستند إلى قاعدة عريضة والتي تؤدي إلى وضع نظام دستوري جديد ينص على الاستئصال التام للفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري . إن ممارسة الضغط - وهو دعم سياسي فعال - رغم طبيعته الطوعية والانتقائية في كثير من الأحيان - أدى إلى تحقيق

ويجب أن يكون هدفنا إعطاء قوة دفع للتنفيذ الكامل والفوري للإعلان . كما يجب أن نساعد على إنهاء مناخ العنف السائد في الوقت الذي نعزز فيه الظروف المؤاتية للانشطة السياسية الحرة ، الامر الضروري إذا ما أُريد دفع عملية المفاوضات الموضوعية . وإذ نقوم بذلك يجب أن نضع في الاعتبار المبادئ التوجيهية التي تضمنها بوضوح الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بتوافق الآراء . وبالتالي ، يجب تشجيع ممثلي شعب جنوب افريقيا على التفاوض بحسن نية وذلك بتقديم المساندة الكاملة لهذه العملية ، بطريقة متضافرة ومرحلية ، مع ممارسة كل الضغوط اللازمة على نظام جنوب افريقيا ومساعدة مناهضي الفصل العنصري والقطاعات المحرومة في ذلك المجتمع .

وقد أوصينا ، استجابة لبعض التطورات الايجابية داخل جنوب افريقيا برفع المقاطعة الاكاديمية والثقافية وأيضا الرياضية في ظروف معينة . ونحن نمر اليوم ، بعد اعتماد إعلان الامم المتحدة ، بمرحلة حاسمة أصبح من المسلم به منها جدوى القيام ببعض الاتصالات وسوف يرتهن استئنافنا للروابط الاخرى مع جنوب افريقيا بالتطورات في ذلك البلد . ونرى أن تكون الخطوة المنطقية التالية في العملية السياسية الاتفاق على اتخاذ ترتيبات انتقالية . ومما يدعو إلى الارتياح أن كلا من الجانبين في جنوب افريقيا يعترف بضرورة ذلك . ويتمثل اسهامنا في تحقيق هذا الواقع ، وهو جزء لا يتجزأ من العملية المشار إليها ، في التزامنا بالمحافظة على وسائل الضغط السياسية اللازمة عن طريق التدابير التقييدية وذلك حتى توضع الترتيبات الانتقالية التي توحي بالثقة العامة في إدارة البلد ، وحتى يتم الاتفاق بشأن دستور جديد ديمقراطي وغير عنصري . ونحن ندرك ، بالطبع ، أن هذا الالتزام قد يُعدل بناء على طلب أو توصية إدارة جنوب افريقيا الانتقالية . ولا ريب أنه ينبغي لحظر الاسلحة الإلزامي أن يبقى حتى تُنصّب حكومة جديدة نتيجة لانتخابات حرة وعادلة .

ولقد أسهبت عن عمد بشأن دور المجتمع الدولي والتزامه بإقامة ديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا . وقد عهدت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة لمناهضة

٠٠٠ ٢٠٠ دولار تحققت في ميزانية السفر أثناء فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وفي هذا المجال ومجالات أخرى عديدة ، يجب أن أشيد بمدير مركز مناهضة الفصل العنصري وموظفيه لما أدوه من أعمال ممتازة على مدار الاعوام وخاصة في الآونة الاخيرة ، بما في ذلك دور المركز في مساعدة الامين العام في تنسيق جميع أنشطة الامم المتحدة في تنفيذ الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء .

إن هدفنا النهائي ، كدول أعضاء ، فيما يتعلق بجنوب افريقيا هو إزالة الفصل العنصري . وذلك الهدف لم يتحقق بعد . ومن المهم جدا أن أؤكد هذه النقطة : إن الفصل العنصري لم يلفظ أنفاسه الاخيرة حتى الآن . فهل يمكن لنا ، وإن كنا قريبين من تحقيق أهدافنا ، أن نتوقف عن الجري لمجرد احتمال ظهور خط النهاية ؟ وهل يمكن أن نسمح لانفسنا بأن نعرض الآن للخطر سنوات من الجهد والموارد بعد أن أصبحنا على وشك الحصول على نتائج ملموسة ؟ ينبغي للمناقشة التي ستدور في الايام الثلاثة المقبلة ألا تتقرر بناء على اختلافات في الرأي معروفة أو متصورة . لقد تجاوزنا ذلك العهد . إن المناقشة التي نجريها فرصة لكي نتكلم بصوت واحد ونضم صفوفنا ونحتفظ بتوافق الآراء ونوسع نطاقه مما يساعد أهالي جنوب افريقيا في هذه المرحلة الهامة من بناء الدولة .

وإني على ثقة من أن هذه النقاط سوف تُفصّل ويعاد تأكيدها عندما يتكلم في الجمعية العامة شخص معروف هو السيد نيلسون مانديلا بعينه ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، والسيد كلارنس ماكويتو رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا . إن وجودهما هنا دليل على ما يكنه أهالي جنوب افريقيا ، على اختلاف الاتجاهات التي يمثلانها ، من تقدير كبير للجمعية العامة ومنظومة الامم المتحدة بوجه عام ، وكذلك على الثقة والاعتقاد الراسخ بأن للامم المتحدة حقا دورا متواصلا وحيويا في إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وفي تعزيز الحالة الايجابية التي تتطور هناك .

يجب أن نعلن جميع وجهات نظرنا الوطنية في هذه المناقشة ، ولكن ينبغي أيضا أن نراعي في ذلك أن لدينا هدفا مشتركا - ألا وهو استئصال الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية بالوسائل السلمية . فلنواصل السعي إلى بلوغ ذلك الهدف في وحدة وتصميم ؛ وحينئذ سيكون النصر مؤكدا حقا .

الرئيس : أرجو من مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السيد فيريندرا غوبتا ممثل الهند أن يعرض تقرير اللجنة الخاصة .

السيد غوبتا (الهند) (مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22) على الجمعية العامة لتنظر فيه . يغطي هذا التقرير ، الذي يعد تتمة للتقرير المؤقت الصادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والوارد في الوثيقة A/AC.115/L.675 ، الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . وأود أيضا أن استرعي انتباهكم ، في هذا السياق ، إلى التقرير الثاني الذي أعده الامين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي والوارد في الوثيقة A/45/1052 ، والذي عرض للمرة الأولى في دورة الجمعية العامة المستأنفة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

أود بادئ ذي بدء أن أبين الخطوط الاساسية في التقرير المطروح عليكم وأن أشرح بإيجاز محتويات كل فرع ، لالقي الضوء بعد ذلك على بعض الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها اللجنة الخاصة . ينقسم التقرير ، مثلما كان الحال في السنوات السابقة ، إلى جزئين - الجزء الاول هو التقرير السنوي للجنة الخاصة ذاتها ، والجزء الثاني يتمثل في تقرير عن آخر التطورات المتصلة بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل .

ويتضمن الجزء الأول ستة فصول الأول منها ، مقدمة .

ويتناول الفصل ثانيا بالوصف والتحليل العملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا . فبعد استعراض الحالة السياسية العامة ، يرد تقييم لمدى تهيئة المناخ للمفاوضات ، مع التركيز بوجه خاص على ما تبقى من عقبات في طريق العملية آنفة الذكر مثل العنف السياسي واستمرار حبس عدد من السجناء السياسيين . ومثلما هو الحال في تقرير العام الماضي ، فإن هذا الفصل يتناول أيضا بالبحث هياكل الفصل العنصري المؤسسية ويستعرض القوانين الهامة التي ألغيت أو التي أعيد النظر فيها ،

ويوفر في الوقت نفسه بيانات ومعلومات محددة تبرز أوجه الظلم الاجتماعي - الاقتصادي التي مازالت قائمة والتي ما برحت تشكل احدى سمات مجتمع جنوب افريقيا .

وثمة فرع جديد معنون "التطورات في العملية المفضية إلى المفاوضات" وترد به مقارنة موجزة بين مختلف مواقف الأطراف الرئيسية فيما يتصل بطرائق تلك العملية وكذا المفاوضات ذاتها . ويوفر الجزء الأخير من الفصل ثانيا بيانات عن حالة اقتصاد جنوب افريقيا ، ويتناول أداءه بالتحليل .

يبحث الفصل ثالثا من التقرير مختلف جوانب العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا . ويستعرض ، أولا ، روابط جنوب افريقيا في مجالي التجارة والنقل وكذا القروض والائتمانات التجارية الممنوحة لها ، والاستثمارات الأجنبية في ذلك البلد . ومن ثم ، فإن هذا الفصل يعطي مؤشرا على نوع الصلات التجارية والمالية التي ربما تكون قد استؤنفت ، ويتناول في الوقت نفسه بالتقييم أثر الجزاءات الممتد في تلك الميادين . ويلي ذلك استعراض تفصيلي للتعاون العسكري مع جنوب افريقيا . ويرد في نهاية الفصل بيان موجز عن الحالة في منطقة الجنوب الافريقي من حيث مدى تأثرها بالتطورات في جنوب افريقيا .

يوفر الفصل رابعا تفاصيل بشأن الاجراءات المتخذة من قبل الامم المتحدة ، والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تنفيذا للسياسة المزدوجة المتعلقة بجنوب افريقيا والتي أقرتها اللجنة الخاصة في وقت سابق من هذا العام ، ويتعرض للتغيرات في مجالي الروابط الثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا .

ويرد في الفصل خامسا استعراض تفصيلي لما اضطلعت به اللجنة الخاصة ، خلال العام الماضي ، من أعمال وأنشطة تتعلق بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا ، والضغوط اللازم ممارستها على ذلك البلد ، والمساعدة المتعين تقديمها للقوى الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري ، والتعاون مع سائر هيئات الامم المتحدة والمنظمات الاخرى .

وفي الفصل سادسا ، الذي أود أن ألفت انتباهكم إليه بوجه خاص ، تعرض اللجنة الخاصة استنتاجاتها والتوصيات التي ترغب في تقديمها إلى الجمعية العامة . والواقع

ان التقييم الشامل للحالة في جنوب افريقيا يشكل إطار الاستراتيجية التي حددتها اللجنة الخاصة في هذا الفصل ، ويوفر الاساس لبرنامج عملها مستقبلا .

واخيرا ، فإن التقرير الخاص بآخر التطورات المتصلة بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل والوارد في الجزء الثاني ، يركز ، في المقام الاول ، على التعاون بين البلدين في المجال النووي ، وإن كان يتناول أيضا سائر جوانب علاقاتهما مثل التبادل التجاري .

وتبدي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها السنوي رأيا مؤداه ان عملية إنشاء إطار تفاوضي وصولا إلى نهاية الفصل العنصري بلغت في الآونة الاخيرة مرحلة جديدة . والواقع أن مؤتمر الجبهة الوطنية/الجبهة الموحدة أرسى إطارا أوضح لتعزيز تلك العملية ، كما عقد اجتماع ضم الاطراف المعنية كافة .

بيد أن اللجنة الخاصة تكرر التحذير الذي وجهه الامين العام والذي مفاده أن تلك العملية قد تكون عملية طويلة ويسهل الانقضاض عليها وأنه لا يمكن اعتبار الفصل العنصري في حكم المنتهي إلا متى تحقق عدد من الاهداف الاستراتيجية ، وهي إرساء الترتيبات الانتقالية ، وإقرار دستور جديد وإحلال حكومة جديدة يجري اختيارها في انتخابات حرة ونزيهة . ولئن كان إلغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية يمثل خطوة ايجابية ، فمازال هناك عدد من العقبات والمخاطر ، تأتي في مقدمتها موجة العنف ومظاهر الظلم الاجتماعي - الاقتصادي الخطير الواقع على غالبية سكان جنوب افريقيا والذي يمكن أن تترتب عليه آثار مزعزعة للاستقرار .

وتخلص اللجنة الخاصة إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف عملية رصد التطورات في جنوب افريقيا وأن يحدد جميع المخاطر التي يمكن أن تعطل عملية احلال الديمقراطية ، على أن يضع نصب عينيه أن الاطراف المشاركة في تلك العملية لا تستند إلى اسس معنوية متكافئة ، ومن ثم ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على سلطات جنوب افريقيا ، وأن يمد في الوقت نفسه القوى المناهضة للفصل العنصري بمساعدة خاصة .

وتشير اللجنة الخاصة في تقريرها إلى وجوب تناسب طبيعية الضغط ومحتواه مع التطورات في ذلك البلد حسبما ينظر إليها من الزاوية الجماعية ، وضرورة تكييفهما تبعا لذلك . وفي الوقت نفسه ، وعلى الرغم من احتمال أن تكون بعض الاتصالات الاكاديمية والثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا قد استؤنفت بالفعل ، ترى اللجنة الخاصة أن رفع الجزاءات المتبقية عشوائيا يعد أمرا سابقا لأوانه ، ويمكن أن يأتي بنتيجة عكسية . وفضلا عن ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته إلى القوى الديمقراطية ، بتعزيز قوتها وقدراتها خلال عملية المفاوضات وبالمساعدة في إعادة دمج المنفيين السياسيين العائدين والسجناء السياسيين المفرج عنهم في المجتمع ، وبالاسهام في تصحيح أوجه الظلم الاجتماعي - الاقتصادي الخطيرة .

ومن الضروري لكفالة تضافر وفعالية اجراءات المجتمع الدولي في كل من ميداني الضغط والمساعدة ، ومن ثم تبدي اللجنة الخاصة ، في التقرير ، اعتزامها الاستفادة من دورها كمركز تنسيق على الصعيد الدولي معني بقضية الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، في صون التوافق الدولي في الآراء بشأن تلك القضية وتدعيمه ، وتكرر الإعراب عن الحاجة إلى أن يساعد مركز مناهضة الفصل العنصري الامين العام في وضع نهج متضافر حيال جنوب افريقيا تسترشد به جميع مكاتب الامم المتحدة ووكالاتها .

وتجدر الاشارة مرة أخرى إلى أن اللجنة الخاصة اجتهدت في أن تقدم للجمعية تقريرا وقائعيا وتحليليا شاملا . وتأمل اللجنة أن تتيح المعلومات التي توفرت للجمعية العامة اجراء مناقشة مثمرة وموضوعية .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لرئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، السيد انتوني نياكي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بالنيابة عن الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا أن أقدم تقرير الفريق السنوي الذي يسعدني أن أقول إنه اعتمده بتوافق الآراء كعهده في السنوات الماضية .

على مدى السنوات الخمس الماضية ، ظل الفريق يرصد تنفيذ الحظر النفطي الذي فرضته الجمعية العامة على نظام جنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ . ومن ثم يكون هذا هو التقرير الخامس للفريق . وفقا لاسلوب الامم المتحدة في العمل ، يجري في العادة رصد الحظر بواسطة لجان مختصة تابعة لمجلس الامن لذا ، يعد الفريق آلية رصد حكومية دولية مستحدثة . وقد شكل الفريق سابقة هامة بالنسبة للمستقبل لإتاحته الفرصة لعضوية الامم المتحدة بأسرها الاشتراك في تنفيذ هذا الحظر الهام الذي فرضته الجمعية العامة ، ومتابعته عن كثب .

ومنذ إنشاء الفريق الحكومي الدولي وهو يعتمد بشدة على تعاون الدول الاعضاء في القيام بولايته . وتفرض الطبيعة الطوعية للحظر التزاما خاصا على جميع الدول الاعضاء . وطبقا لتعريف الحظر الطوعي فإن الذي يصبح طرفا في اتفاق طوعي لا ينبغي أن يجد صعوبة في الوفاء بالتزاماته . وهذا هو السبب في أن الفريق يولي اعتبارا جادا للغاية لاستجابة الحكومات لطلباته بالحصول على المعلومات التي قد تلقي الضوء على حالات الانتهاك المحتمل للحظر . وما برح الفريق يؤكد على أن ما يجريه من تحقيق في حالات الانتهاك المدعى وقوعها للحظر النفطي ، أو بحدوث زيارات لموانئ في جنوب افريقيا من قبل سفن لديها القدرة على نقل النفط الخام أو المنتجات النفطية ، لا يشكل اتهاما بارتكاب خطأ من جانب الحكومات التي يرد ذكرها في الحالات موضوع التحقيق . إنما هو مجرد طرح لافتراض باحتمال حدوث انتهاك للحظر النفطي . ونحن ندرك تمام الإدراك التعقيدات الكامنة في تجارة النفط ، ونسلم بأن السرية التي تحيط في بعض الاحيان بهذه التعاملات التجارية قد تعني أن الحكومة المعنية ربما لا تكون على دراية بحدوث انتهاك معين .

(السيد نياكي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل الخشب والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

ولكن ، عندما يشير نمط التحركات التي تقوم بها سفن معينة الشكوك في حدوث انتهاكات ، فإن الفريق يرى أن الواجب يقتضيه استرعاء انتباه الحكومات المعنية إلى حالات هذه السفن . ومهما أكدت فلن أكون مبالغا في التأكيد على الأهمية التي يعلقها الفريق الحكومي الدولي على تعاون الحكومات في اضطلاعه بمسؤولياته .

ويعد الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، من وجهة نظر الفريق ، من أهم الجزاءات التي يطبقها المجتمع الدولي لممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا بغية إجباره على استئصال الفصل العنصري ، ولمساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل إقامة مجتمع موحّد لا عنصري وديمقراطي . ولكن للأسف فإن قدرة هذه الجزاءات على ممارسة ضغط حقيقي على نظام بريتوريا لم تستخدم بالكامل على الإطلاق لأسباب مختلفة ذلك أن طبيعتها الطوعية التي كان ينبغي أن تصبح مصدر قوة لها ، كانت أيضا السبب الأساسي فيما تعانيه من ضعف . فما زالت أوجه الضعف التي أشرت إليها في بياني وأنا أقدم تقرير العام الماضي مستمرة . وما زال أخطرها هو عدم اتخاذ مجلس الأمن إجراءا لدعم الحظر ؛ إلى جانب الافتقار إلى وجود تشريعات وطنية فعالة أو ما شابهها من تدابير لإنفاذ الحظر ، علاوة على ما تعتمده بعض الدول الأعضاء من تفسيرات تقييدية بالنسبة لنطاق الحظر ، وعدم تعاون بعض الدول الأعضاء ذات الأهمية مع أعمال الفريق وكلها تشكل أوجه ضعف خطيرة أخرى . وكل تلك العوامل وغيرها قد تضافرت لإعاقة فعالية الحظر . ولكن بالرغم من أن الحظر النفطي لم ينجح تماما في حرمان جنوب افريقيا من الإمدادات النفطية التي تحتاج إليها ، فقد مارس بعض الضغط على النظام . فقد أجبر على الحصول على النفط بأسعار باهظة وعلى شراء بترول باهظ الثمن على حساب وحدات إنتاج الفحم والبنية الأساسية لتخزينه .

وقد تابع الفريق الحكومي الدولي باهتمام شديد التطورات الإيجابية التي جرت في جنوب افريقيا منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وكانت التطورات التي بدأت بإطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وشملت رفع

الحظر عن نشاط المنظمات السياسية بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، إلى جانب إطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين ، إيذانا ببداية عملية سياسية تستهدف إنهاء الفصل العنصري من خلال المفاوضات . وقد ساعد إلغاء قوانين الاراضي وقانون مناطق الفئات في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وكذلك التعديلات التي ادخلت على قانون تسجيل السكان وقانون الامن الداخلي - وكل منها يشكل دعامة من الدعامات التشريعية للفصل العنصري - على دفع العملية السياسية إلى الامام بخطوات أوسع . وينضم الفريق الحكومي الدولي إلى المجتمع الدولي في الترحيب بهذه الإجراءات باعتبارها خطوة هامة من جانب النظام نحو استيفاء الشروط المنصوص عليها في الإعلان لتهيئة المناخ المشجع على المفاوضات .

وللاسف فإن هذه الخطوات الإيجابية قد أفسدها استمرار العنف الذي أودى بحياة آلاف من سكان جنوب افريقيا ، وتأخير الإفراج عن السجناء السياسيين وإعادة المنفيين ، وما تكشف ، منذ عدة شهور مضت من تمويل النظام سرا لحلفائه السياسيين ، مما أثار شكوكا خطيرة حول حيدته . وإذا كان ما كشفت عنه وسائط الإعلام في جنوب افريقيا في الاسبوع الماضي صحيحا من أن هذا التمويل قد استمر حتى حزيران/يونيه ١٩٩١ ، على عكس ما يدعيه النظام ، فسيتفاقم جو التوتر وأزمة الثقة في النظام على نحو خطير .

ولذلك ، وبالرغم من أننا يجب أن نستمر في الامل في أن يعقد مؤتمر جميع الاطراف في نهاية العام على النحو المخطط له ، فإننا لا نملك الا نتفق مع الامين العام في تقريره الثاني عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في أن الطريق أمامنا قد يكون طويلا ومحفوفا بالمخاطر .

وإذ نضع ذلك في اعتبارنا ، فإننا نعتقد أن أي تسرع في رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، ولا سيما الحظر النفطي ، أمر سابق لأوانه وقد تتمخض عنه نتائج سلبية ربما تسببت في إجهاض العملية الديمقراطية الهشة .

وبينما نشدد على الحاجة إلى الإبقاء على الحظر النفطي في الوقت الراهن ، فإننا نسلم بأن تطور العملية يتطلب من المجتمع الدولي اعتماد استراتيجية تمزج بين التشجيع والضغط والمساعدة بشكل يتسم بالحكمة ، وذلك لضمان التقدم المطرد . ونحن نعتقد أنه ما أن تبدأ عملية المفاوضات الموضوعية وتسير سيرا حثيثا في طريقها ، فسيكون لها أثر إيجابي لا على العلاقات بين المنظمات السياسية في جنوب افريقيا فحسب ، بل على العلاقات بين جنوب افريقيا والمجتمع الدولي أيضا .

إننا نؤمن بأن استمرار الحظر النفطي في هذه المرحلة أمر جوهري حتى نبعث برسالة واضحة لا لبس فيها إلى سلطات جنوب افريقيا مفادها أن المجتمع الدولي يتابع باهتمام التطورات الجارية في البلاد . ولذلك ينبغي أن يستمر الحظر النفطي حتى يتم الاتفاق حول دستور ديمقراطي لا عنصري لجنوب افريقيا . وهذا أيضا ما انتهى إليه بالاجماع فريق الخبراء الذي شارك في جلسات الاستماع التي نظمها الفريق الحكومي الدولي في آب/أغسطس .

وأود الآن أن أعود إلى تقريرنا . يتضمن التقرير مقدمة وأربعة فصول وأربعة مرفقات . وتوضح المقدمة الخطوط العامة للتقرير إلى جانب الولاية الموكولة للفريق الحكومي الدولي .

في الفصل الثاني يقدم الفريق تحليلا لحالة الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، كما يعرب عن التزامنا بمواصلة رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا حتى تتحقق أهداف إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

(السيد نياكي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

ويتضمن الفصل الثالث استعراضا لعمل الفريق الحكومي الدولي . وقد ظل الجزء الاكبر من عمل الفريق يتمثل في تقصي حالات الانتهاكات المزعومة للحظر النفطي . وواصل الفريق تتبع تحركات السفن المشتبه في انتهاكها للحظر . وقد بدأ تقصي تلك الحالات في ١٩٨٧ . وحتى اليوم تقصى الفريق الحكومي الدولي قرابة ٨٠٠ من هذه الحالات . وخلال السنوات الاربع الماضية كف الفريق عن مواصلة النظر في عدد من الحالات بعد أن اطمأن الى الادلة المقدمة لاثبات أن شحنات النفط قد سلمت الى موانئ غير موانئ جنوب افريقيا . بيد أن بعض هذه الحالات قد تم ببساطة اقفال ملفاتها لان الفريق لم يكن يملك دليلا مستقلا من عنديات يسوغ الطعن في الادلة المقدمة . ولكن عندما تلقى الفريق معلومات بأن بعض الوثائق المقدمة قد زورت أو زيفت قرر مواصلة بحث هذا الموضوع المعقّد .

كما واصل الفريق رصد تحركات السفن التي تقدر على نقل النفط والمنتجات النفطية والتي زارت موانئ جنوب افريقيا . وقد بدأت هذه العملية منذ سنتين وأثبتت جدواها في سد ثغرة خطيرة في الحظر . وقد حددنا هذا العام ٢١٥ حالة من حالات زيارة الموانئ ، وذلك بالاضافة الى ١٥٩ حالة جرى ترحيلها من العام الماضي .

وقد التمس الفريق منذ انشائه تعاون المنظمات غير الحكومية والدوائر الاكاديمية لدعم جهوده الرامية الى رصد الحظر . وقد نظمنا هذا العام جلسات استماع بشأن حالة ومستقبل الحظر النفطي ، ودعينا الى هذه الجلسات خبراء من بضع منظمات غير حكومية ومن دوائر اكاديمية . وفي ختام هذه الجلسات أيد جميع المشتركين دون استثناء مواصلة الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا حتى يتسنى الاتفاق في ذلك البلد على دستور ديمقراطي ولاعنصري .

ويتمثل احد سبل كفالة التنفيذ الدقيق للحظر النفطي في قيام الدول باعتماد تشريعات محددة أو تدابير مماثلة تستهدف تنفيذ الحظر النفطي . وفي الدورة الماضية للجمعية العامة ، تقدم الفريق الحكومي الدولي بمشروع قانون نموذجي لإنفاذ الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . وقد عمم هذا المشروع على جميع الدول في وقت

(السيد نياكي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

مبكر من ١٩٩١ . ويتضمن التقرير الردود التي وردت حتى الآن . وبعد اعتماد التقرير ، تلقى الفريق ردودا أخرى مؤيدة للقانون النموذجي من باكستان وزامبيا وليبيريا ومدغشقر .

كما تلقى الفريق الحكومي الدولي ، بعد اعتماد التقرير ، ردودا من بعض الحكومات بشأن حالات الانتهاكات المزعومة وزيارات الموانئ . وسيتولى الفريق في اجتماعه المقبل النظر في هذه الردود وسيدرج قراره بشأنها في تقريره للعام المقبل . ويتضمن الفصل الخامس استنتاجات الفريق وتوصياته .

ونحن نعرض التقرير على الجمعية العامة آملين أن تحيط به علما وأن تؤيد توصياته ، أسوة بما درجت عليه في السنوات السابقة .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، السيد مارتن هوسليد ممثل النرويج ، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/46/L.25 في سياق بيانه .

السيد هوسليد (النرويج) (رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بصفتي رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي أن أدلي ببعض الملاحظات التمهيدية فيما يتصل بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.25 .

إن الأمم المتحدة ملتزمة منذ وقت طويل بتعليم وتدريب الشباب في الجنوب الافريقي . فمنذ ١٩٦٧ ، عندما أنشئ برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، تم تلقي ما يربو على ٠٠٠ ٣٤ طلب للحصول على منحة دراسية . وتمكن ما يزيد على ٠٠٠ ٧ طالب من استكمال دراساتهم في تخصصات متنوعة في أكثر من ٣٠ بلدا . ويتولى كثيرون منهم الآن مراكز مرموقة في الدوائر السياسية والتجارية والاكاديمية وفي المنظمات المعنية بخدمة المجتمع المحلي .

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

وهذه الارقام تشهد في حد ذاتها على اهمية البرنامج ونطاقه . فقد وفر برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي برامج تدريبية واسعة النطاق خارج جنوب افريقيا ، تتفاوت بين التدريب التقني والمهني وتتراوح بين المستوى الدراسي الثانوي ومستوى الدكتوراة . وقد أتاح هذا للسود من أبناء جنوب افريقيا الحصول على تدريب مهني في مجالات ظلت فترة طويلة محجوبة دونهم .

وفي الوقت الحاضر يتولى البرنامج رعاية ٢٠٠ ١ طالب يدرسون في جميع أنحاء العالم . ونحو ٧٠ في المائة من هؤلاء الطلاب ينتمون الى جنوب افريقيا و ٣٠ في المائة منهم ينتمون الى ناميبيا . وهم يتابعون دراسات في مناهج دراسية بالغة التنوع . وتشمل هذه المناهج الزراعة والاقتصاد وإدارة الاعمال وعلوم الحاسب والهندسة والطب والتعليم التعويضي والثانوي والتدريب التقني بتخصصاته المختلفة .

وواصل البرنامج تقديم منح جديدة لابناء ناميبيا لفترة انتقالية بعد الاستقلال . غير أن من الطبيعي أن يتوقف هذا التدريب تدريجيا بعد استقلال ناميبيا . فلن يواصل البرنامج ، بعد انقضاء الفترة الانتقالية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، إلا رعاية الطلاب الناميبيين الذين يدرسون بالفعل في الخارج الى حين استكمال الدراسات التي رصدت منح لها . وقد تلقى المئات من أبناء ناميبيا ، في اطار البرنامج ، تدريبا في تخصصات رئيسية . وبوسعنا أن نلاحظ مع الارتياح أن كثيرين منهم يتولون في بلدهم مراكز قيادية في القطاعات الحكومية والتجارية والتعليمية وغيرها في ناميبيا المستقلة .

وبالنسبة للعام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩١ ارتفعت المساهمات المقدمة الى البرنامج الى ما يزيد على ٥ ملايين دولار ، بالمقارنة بنحو ٤,٨ مليون دولار للعام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٠ .

إن التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا خلال العام الماضي قد حسنت بصورة كبيرة فرص تحقيق تسوية تفاوضية تفضي الى انشاء نظام ديمقراطي دستوري لاعنصري . والاتفاق الذي تم التوصل اليه في آب/أغسطس ١٩٩٠ بين حكومة جنوب افريقيا ومفوضية

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العفو عن المنفيين واشتراك المفوضية في إعادة المنفيين الى وطنهم يشكل خطوة إيجابية جدا وينطوي على أهمية خاصة للبرنامج . فمن المتوقع أن يعود ٤٠ ٠٠٠ منفي الى وطنهم على مدى فترة من الزمن ، وهم يضمون في صفوفهم مئات من الخريجين الذين تلقوا تعليما وتدريبا في الخارج تحت رعاية برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وبرامج المنح الدراسية الاخرى . ومن المأمول أن يتمكن هؤلاء الفنيون الاكفاء ، الى جانب من عادوا بالفعل ، من تسخير مهاراتهم وتدريبهم وخبرتهم في المساعدة على تنمية مجتمعاتهم المحلية . فإن بوسعهم أن يشكلوا معا عناصر حفازة تساعد على التغيير خلال هذه الفترة الانتقالية صوب مجتمع جديد في جنوب افريقيا .

ومن اجل الوفاء على افضل وجه بالاحتياجات الناشئة من الظروف المتغيرة في جنوب افريقيا ، يجري برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي إعادة تقييم وتحديد لاولوياته واهدافه . ونحن نرى أنه يتعين الآن أن تكون ولاية البرنامج اكثر مرونة حتى يتسنى ، على نحو ملائم بذل المزيد من الجهود للمساعدة على تدريب ابناء جنوب افريقيا داخل البلد ذاته . واعتقد أنه من المعروف جيدا أن من شان هذا أن يوسع نطاق وإمكانيات البرنامج توسيعا كبيرا بمساعدة الطلاب السود من جنوب افريقيا وكذلك المؤسسات الاكاديمية الموجودة في ذلك البلد والمكرسة لتعليم هؤلاء الطلاب التي هي في حاجة ماسة إلى المساعدة .

وحتى وقت قريب كان معظم الطلاب الذين أتيحت لهم الفرص التدريبية والتعليمية التي يقدمها البرنامج من خارج جنوب افريقيا . والآن يزيد البرنامج من عدد الطلاب المقبولين من داخل جنوب افريقيا ذاتها . وفي الاشهر الاخيرة شرع في إجراء ترتيب تعاوني مع اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم ، لتقييم المرشحين المؤهلين من جنوب افريقيا وتسجيلهم للدراسة في الخارج تحت رعاية برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

يولي البرنامج أيضا اهتماما متزايدا لإمكانية عودة الخريجين وإمكانية توظيفهم . وهما عاملان حاسمان لتحقيق أهداف البرنامج ، وقد أصبحا الآن معياريين اساسيين في منح المنح ويعمل المسؤولون عن البرنامج على ضمان أن تكون مجالات الدراسة ذات الاولوية موجهة صوب الوفاء باحتياجات القوة العاملة الحالية والمتوقعة لشعب جنوب افريقيا .

وعلى وجه الخصوص ، سيسعى البرنامج جاهدا لتدريب شباب جنوب افريقيا السود لتولي وظائف ذات مستوى متوسط وعال في تخصصات اساسية ، وخاصة حيثما يبلغ القصور في الاشخاص المؤهلين مداه وعندما يكون السود بصفة عامة غير ممثلين تمثيلا كافيا بين الذين يتلقون التدريب . وهذه المجالات هي - بين جملة أمور - الهندسة ، والتعدين ،

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

وعلم الحاسب الالكتروني ؛ وتحليل النظم ، وبرمجة الحاسب الالكتروني وإدارة الأعمال والمحاسبة والتدريب على المهن الطبية والمهن الطبية المعاونة والإدارة العامة .

وبوسع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي من تعاونه بشأن برامج جديدة ترمي إلى رفع مستوى مهارات الإدارة والمحاسبة للموظفين الذين يشاركون على نحو نشط في المنظمات السياسية والمجتمعية ، وخاصة بتوفير برامج تدريب قصيرة الأجل .

ينظر البرنامج أيضا في وضع نظام للإبقاء على الاتصالات بالخريجين السابقين وذلك كيما يتمكن من تقييم مسألة إمكانية العودة وإمكانية التوظيف الحرجة تقييما أفضل . وقد يجري الاضطلاع بدراسة هذه المسألة من أجل تحديد الآليات والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تكفل معدلا أعلى للعودة والتوظيف بموجب البرنامج . وهذا أمر يهم اهتماما مشتركا برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وغيره من الوكالات التي تقدم المنح الدراسية نظرا لان هذين العاملين هما المعياران النهائيان اللذان يمكن من خلالهما الحكم على فعالية وأداء كل تلك البرامج .

وتبذل جهود أولية لإجراء الاتصالات بالمنظمات وأرباب العمل داخل جنوب افريقيا بغية المساعدة في مواءمة الخريجين المدربين في الخارج بموجب البرنامج مع الوظائف المتاحة . ومما هو مأمول فيه أنه بإقامة الآليات وإجراء الترتيبات مع أرباب العمل الخاص الحاليين والمتوقعين ، والمنظمات والقطاع العام ، قد يتمكن الخريجون من الوصول - بصفة خاصة - إلى الوظائف ذات المستوى المتوسط والعالي مما يمكنهم من الاستخدام الأكمل لمهاراتهم وما تلقوه من تدريب . إن توفير هذه الفرص ، والمساعدة في الحصول على الوظائف ، يمكن أن يساعدا مساعدة كبيرة في تأكيد قدرة الخريجين على الإسهام على أنجع نحو في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجنوب افريقيا خلال هذه الفترة الانتقالية وما بعدها .

(السيد هوملياد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز ورفع مستوى اداء تلك الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية التي توجد في جنوب افريقيا والتي تعمل - بصفة خاصة - على النهوض بالبرامج التعليمية والتدريبية في بلد غالبية سكانه من السود . لذا ، يتمثل شكل الدعم المفيد بصورة خاصة في تطوير برامج التبادل الاجنبي لطلاب الدراسات العليا وصغار اعضاء هيئات التدريس من هذه المؤسسات . وفي هذا السياق ، خصص البرنامج موارد لبرنامج تعزيز طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئات التدريس عن طريق دورات تدريبية قصيرة الأجل في الخارج بالتعاون مع جامعة ويسترن كيب والمعهد الافريقي الامريكي . كما يتطلع برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي إلى سبل توسيع نطاق هذا البرنامج ليتضمن جامعات السود الاخرى .

وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عقد بباريس المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وهو المؤتمر الذي عقدته لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . وقد حضر المؤتمر حوالي ١٢٠ مشاركا من بينهم خبراء من جنوب افريقيا معنيون بالتعليم وتنمية الموارد البشرية وممثلون عن البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة وحركات التحرير الوطنية . كما عقد في ٢٨ حزيران/يونيه اجتماع للمتابعة بين البلدان المانحة ووكالات تقديم المنح الدراسية والبرامج التعليمية .

أعتقد أن أهم نقطة توصل إليها مؤتمر باريس هي أنه ولئن كان قد تسنى إحراز تقدم كبير في إزالة الإطار الرسمي للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فما زال القضاء على المساوئ وأوجه الإجحاف التي يفرضها النظام على السكان السود في مجالات مثل المجال التعليمي يشكل مهمة جسيمة طويلة الأجل .

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

إن بيان باريس المعني بتقديم المساعدة الدولية إلى ضحايا الفصل العنصري في ميداني التعليم والتدريب ، الذي اعتمده المؤتمر يدعو بريتوريا إلى التصدي - على وجه الاستعجال - لأزمة التعليم في جنوب افريقيا عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة السياسية والقانونية والمالية وغيرها . كما يدعو المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق هذه الغاية ، وحدد الوسائل والطرق التي يمكن بمقتضاها تقديم المساعدة الدولية على أفضل وجه ممكن من أجل المعاونة في التخفيف من حدة الأزمة التعليمية الراهنة والإسهام في صياغة وتنفيذ استراتيجية لتنمية الموارد البشرية لجنوب افريقيا .

ويحدد البيان - حسبما أعتقد - المهمة والرسالة اللتين يتعين على برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي أن يضطلع بهما مستقبلا ، في ظل الحالة المتغيرة . لذا ، أسعدني أن ألاحظ أنه في أعقاب مؤتمر باريس ، صنف البرنامج بأنه مركز للاتصال والتنسيق بين البرامج الثنائية والمتعددة الاطراف للتعاون التعليمي مع جنوب افريقيا وبمساعدتها . وقد كان برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي طيلة عدة سنوات وما زال أكبر برنامج حكومي دولي لتقديم المنح الدراسية لسكان جنوب افريقيا ، وحظي بدعم هائل من كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المشاركة في تقديم المساعدة التعليمية لشباب جنوب افريقيا وحظي بالاتصال بها جميعا . ومن ثم ، أعتقد أن هذا البرنامج في وضع مناسب تماما للاضطلاع بتلك المهمة في ذلك المنعطف الحاسم في حياة ذاك البلد .

وينبغي أن تزداد الانشطة التعليمية في الاعوام المقبلة نظرا للقدر الهائل من متراكمات الاعمال غير المنجزة في ميادين التعليم والإسكان والصحة في جنوب افريقيا ، والحاجة إلى تخطّي أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الجسيم . وفي هذا الصدد ، يتطلع برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي إلى العمل مع جميع الحكومات والوكالات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تضطلع ببرامج مماثلة .

ومما يشجعنا أيضا جهود الحكومات والمنظمات والمؤسسات التعليمية في كل مكان لتوفير الموارد اللازمة للمساعدة على تلبية حاجات طلاب جنوب افريقيا الذين ينشدون التعليم في الداخل والخارج . ولهذا ، اسمحوا لي بالنيابة عن اللجنة الاستشارية ، أن أشكر كل الذين برهنوا وما زالوا يبرهنون على اهتمامهم ودعمهم للشباب في جنوب افريقيا وناميبيا ، عن طريق توفير الاموال والاماكن لهم في جامعاتهم ومؤسساتهم التقنية ، فضلا عن إسداء المشورة وتوفير فرص العمل .

واستطرادا لحديثي بالنيابة عن اللجنة الاستشارية ، يسرني بالغ السرور أن أعرب عن تقديرنا للدعم القيم والمساعدة المفيدة التي قدمها الامين العام إلى البرنامج . ونتقدم بالشكر أيضا للسيد سوتيريوس موسوريس ، الامين العام المساعد ورئيس مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، ولموظفي المركز ، فضلا عن دائرة الزمالات التابعة لإدارة التعاون التقني لاغراض التنمية بالامانة العامة . وأخيرا ، أعرب عن تقديري الخاص لمدير البرنامج ، السيد عبد النور عبروس .

اعتمدت الجمعية العامة المرة تلو الاخرى بالإجماع قرارات تثني على البرنامج باعتباره أقيم جهد دولي إنساني حقيقي . ومن المأمول فيه - في هذه الآونة الهامة التي يسعى فيها برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي جاهدا لتلبية الطلب المتزايد على فرص التعليم والتدريب وتوسيع نطاق تعاونه وعلاقاته المتبادلة مع البرامج التي توفر المساعدة التعليمية لابناء جنوب افريقيا ، والإسهام في تعزيز المؤسسات التعليمية للسود والمؤسسات التعليمية الاخرى داخل جنوب افريقيا ،

وتعزيز وتيسير عودة خريجيها وصلاحيتهم للخدمة أو العمل ، أن يزوّد المجتمع الدولي البرنامج بالموارد اللازمة لتلبية متطلباته المالية المقبلة .

لقد شجعنا مستوى الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي للبرنامج في الماضي . وإني على ثقة بأن الجمعية العامة ستعرب مرة أخرى عن دعمها القوي للبرنامج وتؤكد الحاجة إلى تقديم إسهامات سخية من جانب عدد أكبر من الدول الاعضاء والمنظمات والمؤسسات التعليمية .

إن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الكبير القائم اليوم بين السكان السود والسكان البيض في جنوب افريقيا ، هو بالفعل إرث مؤسف لعقود من الفصل العنصري . لذلك فإن تلبية الحاجات التعليمية للطلاب السود ، وبالتالي زيادة الفرص أمامهم للترقي ولتحسين حياتهم ، خطوتان ضروريتان للمساعدة على تعويضهم عن العبء الناتج عن أوجه التفاوت التي فرضت عليهم . كما أن تضافر الجهود بغية تجاوز أوجه الإجحاف هذه على نحو فعال ، أمر يتسم بأهمية قصوى إذا كنا نود أن نضمن نجاح التسوية الدستورية ودوامها .

وخلال هذه الفترة الانتقالية إلى جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري ، أعتقد أن برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، من خلال توفيره الفرص التعليمية والتدريبية للكثير من الشباب في جنوب افريقيا ، يمكنه أن يقدم إسهاما متزايد الاهمية من أجل تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية ، وهذه مهمة تتطلب منا جميعا أن ندعمها .

الرئيس : نبدأ الآن المناقشة بشأن البندين ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال .

السيدة ثورب (تريندياد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما نستعد مرة أخرى لمناقشة مسألة الفصل العنصري المثيرة للجدل والنزاع ، يمكننا أن نتبين قوتين متعارضتين تنشطان بين أعضاء المجتمع الدولي . فهناك من

ناحية ، من يرغبون في الإشادة بالتحسينات الحقيقية الملموسة التي تحققت على مدى السنة الماضية صوب اجتثاث شافة هذا النظام الخبيث . ومن ناحية أخرى ، هناك من يعربون عن القلق العميق إزاء اخفاقنا في تحقيق التغيير المقترح في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، والذي اعتمدته هذه المنظمة بتوافق الآراء منذ قرابة عامين .

ويمكن أن نتفهم هذا الاختلاف في الاستجابات دون عناء . فأولئك الذين ينشدون التأكيد على التقدم الذي أحرز ، يذكروننا على الوجه الاكمل أنه بإلغاء قانون مناطق الفئات ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون حفظ المرافق العامة المنفصلة ، وقوانين الاراضي - تكون الدعائم الاساسية للفصل العنصري قد أزيلت ، وهم يشيرون إلى تدابير أخرى اتخذتها سلطات جنوب افريقيا ، منها تعديل قانون الامن الداخلي ، واشتراك بريتوريا في اتفاق السلم الوطني الذي تم توقيعه في أيلول/سبتمبر الماضي ، ومذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

وهذه في الواقع تدابير هامة ، تدابير ربما اكتسبت بريتوريا من ورائها ثناء مفرطا من المجتمع الدولي بأسره . ومع ذلك ، فمما يؤسف له أن الإبقاء على الجوانب الحاسمة لتشريعات الفصل العنصري ، بالإضافة إلى ما يسمى بفضائح "إنكاثا جيت" والتردد الواضح من جانب بريتوريا في معالجة المظالم التي أنزلها الفصل العنصري بالسكان السود - تضافرت معا لكي تزكي مرة أخرى في الكثيرين الاعتقاد بأن الاقلية البيضاء لا تسعى إلى التفاوض من أجل وضع حد للفصل العنصري ، بقدر ما تسعى إلى استخدام المفاوضات لإدامة امتيازات البيض وسيطرتهم .

وعلى سبيل التوضيح ، فلننظر بإيجاز شديد إلى الكيفية التي استجابت بها بريتوريا لمسألتين تتسمان بأهمية جوهرية بالنسبة للسكان السود . لننظر إلى مسألتي ملكية الاراضي والتعليم . فعندما ألغت سلطات جنوب افريقيا قوانين الاراضي في حزيران/يونيه من هذا العام ، لاحظت اللجنة الخاصة أن مزايا هذا الإجراء لن تتحقق

ما لم تسن تدابير تكميلية محددة . وقد أكدت اللجنة مرة أخرى هذه النقطة في آخر تقاريرها قائلة إنه نظرا لأن غالبية سكان جنوب افريقيا قد عانوا من نزع ملكية الاراضي على نطاق واسع ، فإن الحاجة تدعو إلى وضع :

"برنامج متكامل لإصلاح الاراضي ، بما في ذلك استعادة حقوق الارض ... والآليات القانونية الضرورية للفصل في الدعاوى المتعارضة في ملكية الاراضي ، ووضع برنامج لتعويض الاشخاص الذين تعرضوا للإزالة الجبرية" . (A/46/22 ، الفقرة ٩)

وحقيقة أنه لم يتم القيام بأي شيء من هذا ، تؤكد الاعتقاد بأن ما يجري إنجازه الآن يقل كثيرا عما يراد لنا أن نصدقه .

ومرة أخرى في حزيران/يونيه من هذا العام ، اشتركت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في تنظيم مؤتمر دولي معني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد أعلن بيان باريس الذي اعتمد في نهاية ذلك المؤتمر أن أزمة التعليم في جنوب افريقيا الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري قد بلغت أبعادا مأساوية ، وطالب حكومة جنوب افريقيا بأن تعالج كلية وعلى نحو عاجل مكونات الازمة التعليمية كماً ونوعاً ، باتخاذ ما يجب من تدابير سياسية وقانونية ومالية وغير ذلك من تدابير .

مع ذلك لاتزال الدولة ، وفقا لتقارير اللجنة الخاصة ، تنفق على تعليم كل طفل أبيض خمسة أضعاف ما تنفقه على تعليم الطفل الاسود . وفضلا عن ذلك ، تفيد التقديرات أنه بينما يعجز النظام التعليمي الراهن عن استيعاب مليوني طفل من السود تقريبا ، هناك أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ مقعد شاغر في مدارس البيض .

إن استمرار هذه الأوضاع رغم وجود الغريق العامل المشترك المعني بالتعليم منذ شباط/فبراير ، يوضح أن القوى المناهضة للفصل العنصري تواجه مشكلة عامة وواسعة النطاق : وأشير هنا الى الفاعلية المشمرة لقوانين الفصل العنصري بصورة عامة ، وإلى عدم وجود آليات لتطبيق حتى ما تناولته المحاولات من إصلاحات . فنحن على سبيل المثال ندرك تمام الإدراك أنه رغم أن العديلات التي أدخلت على تشريعات الامن تبطل الإحتجاز "الوقائي" ، والقوانين التي تحكم إحتجاز الشهود ، والإحتجاز الوقائي القصير المدى لمدة ١٤ يوما ، والسجن الإنفرادي لمدة عشرة أيام ، فإن كل هذه الامور لم تمس بصورة أساسية ، وهو ما يقوض أهداف أولئك الذين يسعون الى ضمان سلامة المحتجزين . وبالمثل فرغم وجود تحرك ما من قبل السلطات ، فإن قضية السجناء السياسيين لاتزال مثال جدل . وإذا كانت بريتوريا ملتزمة حقيقة بتطبيق هذا الجانب من إعلان ١٩٨٩ ، فلا بد من الإفراج عن المئات من السجناء السياسيين بما في ذلك السجناء فيما يسمى بالأوطان .

ولقد تشاطرنا جميعا الدهشة التي قوبل بها الكشف عن استخدام الاموال العامة بصورة سرية لدعم أنشطة بعض المنظمات السياسية المختارة . إن العنف السياسي المستمر ، الذي تفيد المزاعم بأن عناصر من قوات الامن واليمين المتطرف تشجعه ، يظل مثار قلق مستمر . ويشكل هذا العنف المستشري الذي أدى الى سقوط الآلاف من الضحايا ، وإلى زعزعة إستقرار المجتمعات المحلية وإلى تشريد الآلاف من البشر ، عقبة كأداء أمام عملية المفاوضات . ونرحب في ترينيداد وتوباغو باعتماد إتفاق السلم الوطني ونسلم بإمكاناته باعتباره أداة للمصالحة ، كما أننا نأسف لأنه لم يصادف إلا نجاحا محدودا حتى هذا التاريخ . بيد أنه في حين أن من الواضح أن عملية إحلال السلم واستمراره تتطلب التعاون من جميع الأطراف في النزاع فإن المسؤولية تقع بالتأكيد في

نهاية الأمر على أولئك الذين يمسكون بمقاليد السلطة ، والذين لا يتسنى لسواهم أن يكفلوا سرعة استجابة قوات الشرطة والأمن على نحو محايد* .

بيد أنه رغم العقبات البالغة الأهمية التي لاتزال تعترض طريق إقامة مجتمع في جنوب افريقيا حر وموحد لا عنصري وديمقراطي ، لا نستطيع أن ننكر أنه قد أحرز بعض التقدم في العام الماضي صوب مفاوضات موضوعية تستند إلى قاعدة عريضة . وفي هذا الصدد ، تمثل الجبهة الوطنية الموحدة التي أنشئت مؤخرا ، مصدر تشجيع خاص لنا ، حيث إنها تدلل على إصرار القوى المناهضة للفصل العنصري على العمل معا لتحقيق الأهداف الأساسية . وتشمل هذه الأهداف تحديد المبادئ الأساسية لدستور جديد ، وإنشاء حكومة مؤقتة أو سلطة انتقالية ، ووضع دستور جديد تأمل في أن تعده جمعية تأسيسية يجرى انتخابها بالطرق الديمقراطية .

وتحيي ترينيداد وتوباغو هذه المحاولة من جانب القوى الديمقراطية التي تهدف الى التوصل الى مواقف مشتركة واستراتيجية موحدة إذ تعد العدة للتفاوض بشأن مستقبل البلاد ، ويأمل بلدي أيضا أن يشهد المؤتمر التمهيدي للجمعية التأسيسية ، الذي يضم جميع الأحزاب والمقرر عقده في نهاية ١٩٩١ ، تلاقي وجهات النظر بشأن الطريقة التي يمكن بها لجميع أفراد المجتمع العمل معا لتعزيز عملية التغيير الذي يدعو إليه إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري الصادر في ١٩٨٩ . ولكن حيث إن مصيرنا على وجه التحديد يتقرر الآن تظل الاستجابة الجماعية المتضافرة للمجتمع الدولي بالغة الأهمية وبخاصة لأنها تتعلق بمسألة الجزاءات .

وتلاحظ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة ما يلي :

"أما رفع الجزاءات عشوائيا فهو أمر سابق لأوانه ويؤدي الى عكس النتيجة المرغوبة ، كما أنه يجرد المجتمع الدولي من قدرته على التأثير وعلى الإسراع بالعملية" . (A/46/22 ، الفقرة ١٩٣)

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نباكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

ومن الاهمية القصوى في هذه المرحلة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للعملية الجارية في جنوب افريقيا من خلال الممارسة الجماعية المدروسة للضغط اللازم على نظام جنوب افريقيا .

قبل عامين اختتم فريق من الخبراء مكلف بإجراء تقييم مستقل لتطبيق الجزاءات وآثارها تقريره إلى لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي بالعبارات التالية :

"إن المزاج في جنوب افريقيا يتغيير ... وهناك احتمالات دولية جديدة بشأن التفاوض ... وتمثل الجزاءات السبيل إلى اغتنام الفرصة المتاحة الآن .

وتشكل الجزاءات جزءا أساسيا من المفاوضات وهي ليست بديلا عنها" .

هناك اتفاق واسع النطاق بأن الجزاءات لعبت دورا هاما في التشجيع على التغيير . ولقد شهدنا بالفعل الخطوات الاولى صوب عملية مفاوضات تستند إلى قاعدة عريضة لإنشاء نظام ديمقراطي لا عنصري متعدد الاحزاب . ولكن الطريق أمامنا ، كما يقول الامين العام مازال طويلا ومحفوفا بالمخاطر . ويتعين علينا ، يقينا اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أن نحتفظ بجبهة موحدة وأن نعبئ جميع الموارد المناخية لنضمن سرعة انتقالنا إلى أوضاع يسودها العدل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في جنوب افريقيا جديدة .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد ماليزيا أن يعرب عن تقديره للبيانات التي ألقيت على التو بشأن تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا واللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي التي أدلى بها على التوالي ممثلو نيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة والنرويج . ونود أيضا أن نشكر ممثل الهند الذي تولى عرض تقرير اللجنة الخاصة بصفته مقررا لها . ويرى وفد بلادي أن هذه التقارير شاملة واستشرافية ، وأنها توضح أن هناك الكثير الذي لايزال علينا عمله .

شهد المجتمع الدولي خلال العامين الماضيين عددا كبيرا من التطورات والتدابير الهامة المتخذة للقضاء على الفصل العنصري . فقد أطلق سراح نيلسون مانديلا ، بعد سجن استمر ٢٧ عاما . كما أطلق سراح آخرين ، هم رفاقه في النضال ضد الفصل العنصري ، قبل إطلاق سراحه أو بعده بفترة وجيزة . وألغى قانونا مناطق الجماعات والاراضي ، وكذلك تنقيح قانون تسجيل السكان . وأحدثت هذه التدابير ، وغيرها من المبادرات ، تغييرا جوهريا في توجه الجنوب الافريقي . وقدم المجتمع الدولي دعمه التام لهذه التطورات ، واتخذ الاجراءات المدروسة اللازمة لدفع العملية قدما ، مؤديا بذلك دوره المتوقع في تعزيز المفاوضات الرامية الى إقامة حكومة ممثلة للجميع وتصحيح وضع سوء المعاملة والحرمان الذي عانى منه السود لسنوات طويلة في جنوب افريقيا .

وفي ضوء ذلك ، تشعر ماليزيا ، بدورها ، بالقلق البالغ إزاء حدوث بعض التطورات السلبية ، مما يهدد الوضع الذي مازال هشا حتى الآن . وتأتي في مقدمة هذه التطورات أعمال العنف المختلفة التي تستهدف ، فيما يبدو ، زعزعة استقرار القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا . ويشغلنا منها في المقام الاول ما تكشف عنه أعمال العنف من تواطوء وتورط لعناصر من قوات أمن حكومة جنوب افريقيا . بل يشغلنا أكثر من ذلك ما أذيع مؤخرا عن استخدام المال العام سرا في دعم أنشطة بعض المنظمات والنقابات لزعزعة استقرار المؤتمر الوطني الافريقي .

ومن قصر النظر أن يحاول البيض في جنوب افريقيا بث الفرقة بين السود . فمن مصلحة البيض التفاوض بالتزام تام من أجل إقامة حكومة ديمقراطية لا عنصرية في جنوب افريقيا . وعلى البيض والسود ، على حد سواء ، التعجيل بعملية السعي نحو تحقيق هذا الهدف التاريخي .

وقد أدان رؤساء حكومات الكومنولث ، بشدة ، أعمال العنف ، في اجتماعهم المعقود في هراري في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، ودعوا حكومة جنوب افريقيا والاطراف الاخرى الى إنهاء العنف باعتبار ذلك ضرورة ملحة قصوى . وفي إطار المفاوضات

المقبلة ، هناك حاجة ملحة لأن تشرع حكومة جنوب افريقيا في عمل إصلاحي فعال لإنهاء العنف واستعادة مصداقيتها . ويتفق وفد بلادي تماما مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فيما ذكرته ، في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ، من أن هذا العنف قد يسفر لا عن إخراج عملية السلام عن مسارها الصحيح فحسب ، بل أيضا عن خلق ميراث من الاستياء والكراهية الشديدين اللذين لا طاقة لجنوب افريقيا المقبلة بهما . فيجب عدم السماح بانهيار مستقبل جنوب افريقيا التعددية نتيجة لدوامة الانتقام ، حتى مع تسليمنا بعدم سهولة التغلب على آثار عشرات السنين من الفصل العنصري .

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وقع اتفاق السلام الوطني بين سلطات جنوب افريقيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، وحزب الحرية "انكاتا" . وتعتبر ماليزيا هذا الاتفاق خطوة بالغة الاهمية لإنهاء نزعة العنف ، ونحث الاطراف المعنية على تنفيذ الاتفاق جديا . كما سر وفد بلادي ما أشار إليه تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من أنه رغم الصعوبات والنكسات العديدة التي واجهتها حركات التحرير ، هناك اتفاق بين معظم الزعماء السياسيين في جنوب افريقيا ، باستثناء عدد محدود من المحافظين في جنوب الاقلية البيضاء الحاكم ، على ضرورة الشروع في مفاوضات موضوعية واسعة النطاق بشأن مستقبل جنوب افريقيا الدستوري ، تعقد برعاية جبهة مستقلة تتمتع بثقة جميع المعنيين وتكون هي الموجهة للدعوة لها . ويتابع المجتمع الدولي عن كثب المناقشات التي من المقرر إجراؤها هذا الشهر ، بالإضافة الى الترتيبات الاولية الجاري اتخاذها بالفعل والتي تبشر بمزيد من التطورات البناءة . وقد أعرب رؤساء حكومات الكومنولث ، في هراري ، عن استعدادهم لتقديم العون لعملية التفاوض وطلبوا إلى الأمين العام للكومنولث بحث السبل التي تتيح للكومنولث المساعدة في دفع عملية التفاوض .

إن التغيرات الإيجابية التي شهدتها جنوب افريقيا حتى الآن ترجع بدرجة كبيرة الى الجزاءات والعزلة الاقتصادية المفروضة من المجتمع الدولي . وقد حققت الجزاءات بنجاح جزءا من هدفها المتمثل في الضغط على سلطات جنوب افريقيا لحملها على إنهاء

الفصل العنصري وإقامة حكومة ديمقراطية لا عنصرية في جنوب افريقيا . ومازالت هذه الجزاءات ضرورية في معظمها ، وإن كانت هناك جهود تبذل للتخفيف من بعض التدابير التقييدية المفروضة على جنوب افريقيا ، نظرا للتقدم المحرز حتى الآن في اتجاه استئصال الفصل العنصري . وهناك ، على وجه الخصوص ، اتفاق بشأن ضرورة رفع الجزاءات على مراحل وفقا لما يتم إحرازه من تقدم في اتجاه إجراء مفاوضات موضوعية بشأن الدستور الجديد . وقد اعتمد رؤساء حكومات الكومنولث في هراري "نهج الإدارة المبرمجة" الذي سيربط أي تغيير في تطقبيق الجزاءات بما يتخذ من إجراءات فعلية وعملية من أجل إنهاء الفصل العنصري .

ومن المهم للغاية أن يفهم المجتمع الدولي بوضوح حقيقة الوضع فيما يتعلق بالجزاءات . ورغم رفع الجزاءات المفروضة على المستوى الشعبي فإن الوقت لم يحن بعد للقيام بإزالة معجلة للجزاءات . وفي هذا الإطار سيتعين الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية والمالية . وتشعر ماليزيا بالقلق لتعجل بعض البلدان في رفع التدابير المتعلقة بالجزاءات الاقتصادية والمالية . والرفع الكامل للجزاءات ، في هذه المرحلة الحرجة ، قد يعطى فكرة خاطئة ، وليس ذلك فحسب ، بل أنه قد يقوض عمليات التغيير ذاتها .

وفيما يتعلق بالجزاءات في مجال الاسلحة ، هناك أهمية قصوى لان يلتزم المجتمع الدولي تماما بحظر الاسلحة الإجباري المفروض على نظام جنوب افريقيا . وقد لوحظ أن بعض البلدان تواصل ، رغم الحظر الإجباري ، علاقاتها العسكرية مع جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، أشارت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في تقريرها الاخير ، إشارة خاصة الى اسرائيل ، حيث ذكرت أنه رغم تصريح اسرائيل مرارا بانها قللت تعاونها مع جنوب افريقيا ، مازالت التقارير تشير الى تورطات جارية قد تتصل بنقل الاسلحة والتكنولوجيا النووية . ويدعو وفد بلادي أولئك المتورطين الى الكف عن هذه الاعمال واحترام الالتزامات التي ينص عليها قرار مجلس الامن ٤٢١ (١٩٧٧) . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادي بقرار سلطات جنوب افريقيا الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وإبرام اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ويساور ماليزيا قلق خاص إزاء ما يمكن أن يؤدي إليه التفاوت الاجتماعي الاقتصادي الشديد بين السكان البيض والسود في جنوب افريقيا القائم نتيجة للفصل العنصري ، من الحيلولة دون تحقيق سلم واستقرار حقيقيين في جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري . فقد أفاد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بأن متوسط نصيب الفرد من الدخل في جنوب افريقيا في عام ١٩٩١ قد بلغ ٦٠٠ ٢٠ راند بين البيض و ٤٠٠ ٢ راند بين السود . وتعيش نسبة تقل عن ٢ في المائة من البيض تحت خط الفقر مقابل نسبة ٥٣ في المائة من السود . ولهذا السبب تؤمن ماليزيا إيمانا شديدا بأن انتهاج سياسة موحدة شاملة للإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية ، بوصفها التزاما دوليا ، أمر ضروري لتخفيف مظاهر الظلم التي سببها الفصل العنصري للسكان السود . وعلى الأمم المتحدة ، التي واصلت ممارسة الضغط الدولي لعدة سنوات من أجل إنهاء الفصل العنصري ، أن تلعب دورا رئيسيا في هذا الاتجاه الضروري . وقد تحدث رئيس برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي بوضوح ، منذ لحظات ، عن هذه الحاجة العامة .

ومازالت هناك مسائل معلقة يتعين معالجتها على وجه السرعة . وعلى سبيل المثال ، ينبغي أن تمتثل سلطات جنوب افريقيا إمتثالا تاما لأحكام إعلانات الأمم المتحدة والاتفاقات التي تم التوصل إليها مع المؤتمر الوطني الافريقي في أيار/مايو ١٩٩٠ وآب/أغسطس ١٩٩٠ فيما يتعلق بالسجناء السياسيين . فحتى الآن ، مازال هناك كثير من السجناء السياسيين لم يفرج عنهم . ويعتقد وفد ماليزيا أن مجرد إلغاء قوانين الفصل العنصري لا يكفي في حد ذاته ، ذلك أنه لابد من التخلص من المواقف والممارسات المصاحبة التي خلفتها القوانين القمعية .

ولا يمكن اعتبار أن الفصل العنصري قد انتهى إلا إذا تحققت الاهداف الاساسية التالية ، وهي وضع ترتيبات مرحلية لحكم البلاد ، واعتماد دستور جديد يقوم على المبادئ الاساسية المتوخاة في إعلان الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري لعام ١٩٨٩ ، وإقامة حكومة جديدة بعد انتخابات حرة نزيهة على أساس الدستور الجديد . وتعتقد ماليزيا أن تنفيذ هذه العمليات الديمقراطية سيؤدي الى أن تشغل جنوب افريقيا مكانها الكامل بين مجتمع الامم ، وهذا البلد وشعبه بإمكانهما تقديم إسهامات كثيرة في هذا الصدد . إن حلم الحرية الذي كان الرازحون في السجون يحلمون بتحقيقه في حياتهم سيتحول الى حقيقة واقعة .

والى أن يتم ذلك ينبغي لتحقيق هذا الهدف استمرار التضامن الدولي في صورته الاساسية المبينة في إعلان الامم المتحدة الصادر بتوافق الآراء في عام ١٩٨٨ ، وذلك لمواجهة التحديات الصعبة التي تنتظرنا وضمان نجاح عملية التغيير في جنوب افريقيا . وماليزيا ستقف بقوة الى جانب التضامن الدولي دعما للعمليات الديمقراطية الرامية الى تحقيق هدف قيام جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الاثنتي عشرة .

تعقد هذه المناقشة العامة في وقت تتاح فيه فرصة تاريخية لشعب جنوب افريقيا . فقبل عامين كان لايزال على الرئاسة الفرنسية للمجموعة الاوروبية ، التي كانت تتحدث أيضا نيابة عن أعضائها الاثني عشر ، أن تذكر :

"إن سلطات بريتوريا لم تتخذ حتى الآن التدابير اللازمة لتشجيع حوار وطني وحقيقي" .

وقد أضاف النص الى هذا : "إن الإصلاحات المنفذة حتى الآن ... قد تبين عدم كفايتها" .

لم يكن أحد يتوقع التقدم المحرز في جنوب افريقيا على مدى الاعوام الماضية ، الذي توج قبل ثلاثة أيام بانعقاد الدورة الاولى للإجتماع التحضيري لمؤتمر إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية .

والمجتمع الدولي يقدم دعمه القوي المطلق للعملية الجارية الآن وللمؤتمر المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر . إن الاعضاء الاثني عشر قد أيدوا تلك العملية في جميع مراحلها وعملوا من أجل إزالة الفصل العنصري سلميا وإقامة جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية وديمقراطية . وبعد الوقائع الاخيرة من حقنا تماما أن نأمل في أن يستعاد نسيج بلد ومجتمع تعرضا طويلا للتمزيق والتقسيم .

والاعضاء الاثنا عشر يهنئون جميع الاطراف المعنية على ما أبدته من شجاعة وحنكة سياسية في التحرك صوب المفاوضات الرسمية بشأن جنوب افريقيا جديدة . أما وقد بدأت هذه المفاوضات ، اسمحوا لي أن أعبر ، نيابة عن الاعضاء الاثني عشر ، عن تاييدنا الكامل وأطيب تمنياتنا .

وما برح الاعضاء الاثنا عشر يدينون الفصل العنصري باعتباره شكلا من أشكال العزل العنصري المؤسسي ، وانتهاكا منهجيا لمبدأ المساواة في الحقوق بين جميع بني البشر ، ذلك المبدأ المكرس في ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان . وما برح الاعضاء الإثنا عشر على مدى السنوات يدعون الى القضاء الفوري الكامل على الفصل العنصري بالوسائل السلمية اقتناعا منهم بأن الحلقة المفرغة للقمع والعنف لا يمكن كسرها إلا عن طريق الحوار البناء والمفاوضات .

وعلى مدى العامين الماضيين ، قامت حكومة جنوب افريقيا على نحو متلاحق باتخاذ قرارات وانتهاج سياسات تؤذن بنهاية الفصل العنصري . إن قائمة هذه الاحداث تستوقف النظر وتثير الإعجاب .

ففي شباط/فبراير ١٩٩٠ أُفرج عن نيلسون مانديلا ، وبعد ذلك بدأ حوار سياسي بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي أفضى الى "مضبطة غزوت شور" و "مضبطة بريتوريا" . وبعد ذلك رفعت حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ، وأُلغيت التشريعات التمييزية مثل قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة .

وفي السنة ذاتها ، أعلن المؤتمر الوطني الافريقي من جانبه وقف الكفاح المسلح ودخل في مناقشات ومفاوضات مع الحكومة على جميع المستويات .

وفي عام ١٩٩١ ، عرضت الحكومة مشروع قانون على برلمان جنوب افريقيا يرمي الى إلغاء التشريعات التي تعرف بأعمدة الفصل العنصري وعلى وجه الخصوص قانون الاراضي لعام ١٩١٣ وعام ١٩٣٦ ، وقانون مناطق الجماعات لعام ١٩٦٦ ، وقانون تطوير مجتمعات السود وقانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ ، وقد ألغيت هذه التشريعات بعد ذلك فعلا في شهر حزيران/يونيه .

وفي ضوء الوضع الحالي يبدو من الواضح أنه قد تبلورت عملية لا رجعة فيها .

ويحيط الاعضاء الإثنا عشر علما بأنه في غضون العام الماضي أُفرج عن عدد كبير من السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وفي هذا السياق نشعر بالقلق إزاء عدم التوصل حتى الآن الى حل واف بالغرض لمسألة استمرار احتجاز السجناء السياسيين فيما يسمى بالاوطان المستقلة . وبغية تهيئة الظروف للمفاوضات المضمونية المقبلة على وضع دستور جديد لجنوب افريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية ، فإننا نصر على الإفراج عن جميع السجناء السياسيين دونما إبطاء .

والمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء سبق لها أن أعلنت ترحيبها بالاتفاق بين حكومة جنوب افريقيا ومفوضية الامم المتحدة للاجئين ، بشأن عودة اللاجئين والمنفيين السياسيين الى جنوب افريقيا . وقد أزال هذا الاتفاق عقبة هامة من طريق التقدم نحو إجراء مفاوضات مضمونية بشأن دستور جديد لمجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

ولا يزال الاعضاء الإثنا عشر يشعرون بالقلق بسبب استمرار العنف في جنوب افريقيا . وقد رحبنا بالتوقيع على اتفاق السلم الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وأعربنا عن أملنا في أن يفتح هذا الاتفاق الباب صوب نهاية أبدية لعملية إراقة الدماء المأساوية الطائشة المستمرة حتى الآن . إن الالتزام المستمر بالسلم أمر ضروري لإحراز المزيد من التقدم في عملية التغيير في جنوب افريقيا . لذلك نحث جميع الاطراف أن تؤيد المبادئ المكرسة في اتفاق السلم الوطني وأن تكفل انفاذها على جميع الاصعدة .

وترحب الدول الاثنتا عشرة بعقد اجتماع تحضيري في يوم الجمعة الماضي لمؤتمر إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، مما يضع حجر الاساس لانعقاد هذا المؤتمر قبل نهاية العام . ونعتقد أن هذا الاجتماع يبشر بالخير للمفاوضات حول نظام دستوري جديد يقيم ديمقراطية غير عنصرية ، وهو ما يشكل التحدي الرئيسي الماثل أمامنا . ونأمل أن يبدي جميع المشاركين في المفاوضات المرونة والحنكة الضروريتين للتوصل إلى خاتمة عاجلة وايجابية .

والامر متروك للأطراف في جنوب افريقيا نفسها لصياغة شكل جنوب افريقيا الجديدة عن طريق المفاوضات العريضة القاعدة . ولقد كان دور المجتمع الدولي ولايزال يتمثل في الضغط من أجل الإزالة الكاملة للفصل العنصري حتى يتمكن شعب جنوب افريقيا من تقرير مستقبله بحرية .

من المعروف تماما أننا لم نؤيد بتاتا فكرة العزلة الكاملة لجنوب افريقيا . وفي اجتماع المجلس الاوروبي في دبلن في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أكدت الدول الإثنتا عشرة على استعدادها للنظر في التخفيف التدريجي للضغط عندما يتوفر دليل واضح إضافي على أن عملية التغيير التي بدأت بالفعل مستمرة في الاتجاه المطلوب . وقد أدت الحالة في جنوب افريقيا أثناء العام الماضي إلى رفع الدول الإثنتي عشرة لبعض التدابير التقييدية .

لقد تم على الاقل تفكيك الدعائم التشريعية للفصل العنصري . ولكن لاتزال هناك تحديات هائلة في جنوب افريقيا : وهي تحديات إزالة الحواجز الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ، وإقامة ديمقراطية مستديمة . ولا ينبغي القضاء بالفشل على جنوب افريقيا التعددية الديمقراطية الموحدة وغير العنصرية الجديدة بإقامتها فوق قاعدة من الخراب الاقتصادي . لقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن جنوب افريقيا تحتاج إلى موارد مالية هائلة لمواجهة مشاكلها الاجتماعية الاقتصادية الحادة ، ولاسيما في مجال العمالة والتعليم والإسكان ، وهي مشاكل قائمة إزاء خلفية متسمة بمعدل عال للنمو السكاني . وكما أُعلن في بيان المجلس الاوروبي في روما في كانون الاول/ديسمبر

١٩٩٠ ، فإن الهدف من رفع الحظر عن الاستثمارات الجديدة ومن رفع التدابير التي فرضت في عام ١٩٨٦ ، كان المساعدة على مكافحة البطالة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في جنوب افريقيا .

والآن ، في عشية البدء في المفاوضات ، آن الاوان للامم المتحدة أن تعيد تقييم علاقتها مع جنوب افريقيا . هناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به المنظمة ووكالاتها في جنوب افريقيا ، ولاسيما في مجال المساعدة على مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الفادحة التي تحيق بشعب ذلك البلد وتفرض تهديدا خطيرا على مستقبله . ويتعين على الامم المتحدة ووكالاتها أن تطور اتصالاتها مع الاطراف في جنوب افريقيا ومع حكومة جنوب افريقيا ، لوضع تفاصيل لجهود داعمة إضافية . وفي هذا السياق ، لابد أن نأخذ في اعتبارنا التعاون القائم فعلا بين حكومة جنوب افريقيا واللجان والوكالات التابعة للامم المتحدة مثل برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقيا ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية الذي يقوم حاليا بدارسة لقواعد السلوك في جنوب افريقيا .

وفي الوقت الحالي ، قررت عدة بلدان ، بما في ذلك بعض بلدان القارة الافريقية ، أن تخفف بدورها الضغط الذي فرضته على جنوب افريقيا . ومما يتسم بأهمية مماثلة قرار اللجنة الاولمبية الدولية السماح لجنوب افريقيا بالمشاركة من جديد في الالعاب الاولمبية ، ابتداء من عام ١٩٩٢ وهذا يظهر أن الفكرة تكتسب شعبية متزايدة وهي أن الاتصالات بين الافراد مباشرة يمكن أن تستخدم كعامل للتغيير في عملية بناء الامة الجديدة في جنوب افريقيا .

وسترصد الدول الإثنتا عشرة عن كثب الحالة في الفترة المقبلة ، وتقرر على أساس التطورات الجارية في عملية الإصلاح ما إذا كان من الملائم اتخاذ المزيد من التدابير في صدد برامجها التقييدية وتدابيرها الايجابية .

والدول الإثنتا عشرة على علم تام بالعواقب الخطيرة لنظام الفصل العنصري المدمر التي ستظل تؤثر على البلاد في السنوات المقبلة من عملية الانتقال .

فالتقسيمات التي خلفها الفصل العنصري داخل مجتمع وجنوب افريقيا لن تختفي بين عشية وضحاها بمجرد إزالة التشريعات التمييزية . وسيكون من الاهمية بمكان للمجتمع الدولي في المستقبل بعد ممارسته الضغط على حكومة بريتوريا طوال عدد من السنين ، أن يضطلع تدريجيا بدور داعم في عملية إعادة التأهيل الاجتماعي والمصالحة . كما يتعين على الامم المتحدة ووكالاتها أن تلتزم التزاما تاما بإسلوب بناء في تلك العملية .

وتعتقد الدول الإثنتا عشرة اعتقادا راسخا أنه يتعين على الجمعية في هذا المنعطف الهام من تاريخ جنوب افريقيا أن تكون معبرة فيما تقرره عن التطورات الإيجابية التي حصلت في ذلك البلد . أما البيانات والمذاهب والقرارات التي عفا عليها الزمن فهي لا تفيد إلا معارضي عملية إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية ، وهي لاتساعد سير العملية الجارية . وينبغي أن تبعث الجمعية العامة الآن إشارة تشجيع وأمل إلى جميع أبناء جنوب افريقيا ، إشارة تعزز الثقة في مستقبلهم المشترك وعزمهم على التحرك قدما صوب إقامة مجتمع جديد على أساس الحرية والكرامة والحقوق المتساوية للجميع . ولن تدخر الدول الاثنتا عشرة جهدا للإسهام في تحقيق هذا الهدف .

إن المجموعة الاوروبية والدول الإثنتي عشرة الاعضاء فيها تتطلع إلى الوقت الذي نرى فيه جنوب افريقيا الجديدة الحرة الديمقراطية ، التي لا تعرف التمييز العنصري ، تؤدي دورها الكامل في مجتمع الامم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقود يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أعطي الكلمة الآن لممثل مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

السيد ماكويشو (مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية ، نيابة عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا - الحارس الحقيقي للتطلعات المشروعة لشعب آزانيا المضطهد المحروم - أن أشكر مخلصا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لاتاحتها الفرصة لي لمخاطبة الجمعية بشأن السياسات التي يتبعها نظام الاقلية غير الشرعي في جنوب افريقيا وبشأن الكفاح المشروع الذي يشنه مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا بشكل خاص والشعب المضطهد بشكل عام . وهذا أمر واجب وحق ، شأنه في ذلك شأن التوكيد على أن السياسات التي يمارسها نظام الإقلية انما تشكل جريمة ضد الانسانية .

إن الامين العام للامم المتحدة ، الذي سيترك الهيئة العالمية في نهاية هذا الشهر ، قد اضطلع بدور جدير بالثناء في معارضة وكشف نظام الفصل العنصري ، وفي تأييد الكفاح المشروع للشعب الآزاني من أجل التحرير الوطني وتقرير المصير . وخلال توليه منصبه ، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية أصدرت فيها بالإجماع الإعلان الخاص بالنتائج المدمرة للفصل العنصري . لقد صدر ذلك الإعلان في عام ١٩٨٩ ، إلا أن مبادئه وأحكامه لاتزال بحاجة إلى تنفيذ - وهذه حقيقة تشهد بها تقارير الامين العام الدورية .

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا يود أن يسجل شكره العميق للسيد بيريز دي كوييار لتفهمه وتأييده القائم على المبدأ . ونحن نتمنى له الخير في مساعيه المستقبله .

ويسر المؤتمر بشكل خاص القرار الذي اتخذته الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن يكون الامين العام القادم شخصا من افريقيا . إن ثلث أعضاء الامم المتحدة تقريبا من القارة الافريقية ، والاهم من ذلك أن افريقيا أيدت باستمرار مبادئ الامم المتحدة

وصروحها . ونحن لانزال على يقين بأن المرشح الافريقي القدير ، السيد بطرس غالي ، سيضطلع بالمهام الموكوله اليه بكفاءة . والمؤتمر يهنئ السيد بطرس غالي بمناسبة انتخابه الإجماعي ويؤكد له تعاونه التام .

إن ما يدعو المؤتمر اليه ويكافح من أجله انما هو تلك المبادئ المقبولة عالميا والواردة في إعلانات الامم المتحدة . إن جوهر الكفاح هو إصرار شعبنا على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ونحن لا نزال ملتزمين بتحقيق هذا الهدف الرئيسي .

إن المقاومة الداخلية القائمة على المبدأ ، وفرض جزاءات اقتصادية طوعية وانتقائية ، والحظر الإلزامي على توريد السلاح ، والمناخ الدولي المتغير ، كل هذا ساعد على إجبار نظام الاقلية على اتخاذ موقف المصلح . وقبل التغيرات التي وقعت في أوروبا الشرقية كان النظام يستغل التهديد الشيوعي المزعوم في استجداء دعم غربي يقدم بعين غافلة عما هو مستهجن في تصرفاته إلا أنه لم يعد من الممكن حدوث هذا بعد الآن . في المناخ السياسي الجديد لم تعد جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل الصهيونية تعتبران قاعدتين استراتيجيتين لا غنى عنهما والحقيقة أنهما اصبحتا تمثلان أعباء سياسية واقتصادية . في ضوء هذه الحقائق ، قرر نظام الاقلية في جنوب افريقيا اتخاذ موقف المصلح .

إن زعماء نظام الفصل العنصري والمتكلمين باسمه ما فتئوا يؤكدون بشكل متكرر أن أهدافهم هي إصلاح النظام التمييزي وليس استئصاله والتصدي الجاد للحالة المؤلمة التي نجمت عن قرون من الاستعمار والحرمان والفصل العنصري .

إن هدف الموقف الإصلاحي هو خلق انطباع بالرغبة في التغيير - مع عدم إحداث تغيير أساسي أو مع أحداث تغيير طفيف جدا . واسمحوا لي بأن أسرد بعض الامثلة الواضحة . لقد أوضح شعبنا بشكل مشروع أن قانون الارض لعام ١٩١٣ وعام ١٩٣٦ ، اللذين أصدرهما برلمان كل أعضائه من البيض أنشأه الاستعمار البريطاني ، قد خصصا ٨٧,٣ في المائة من اجمالي ساحة الاراضي للتملك والاحتلال الخالصين للبيض وحدهم رغم أن هؤلاء

(السيد ماكويشو ، مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا)

لا يشكلون سوى ١٣ في المائة من إجمالي السكان . وقد يحتج الخبراء الدستوريون والمراقبون السياسيون بأن قانوني الأراضي لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ قد الغيا ، وأن الغاءهما يعد تغييرا . إلا أن دي كليرك بالغائه قانوني الاراضي إنما قال للطائفة البيضاء "لماذا تبقون على القانونين ما دمتم تستطيعون الاحتفاظ بالاراضي بدونهما ؟" أما بالنسبة للمحرومين ، الذين يمثلون الغالبية العظمى ، فإن إلغاء أي تشريع تمييزي لا يعني شيئا ما لم يصاحبه برنامج شامل لإعادة توزيع الاراضي .

وبالمثل ، فإن ترقيع قانون تسجيل السكان ، مع ترك أحكامه الرئيسية دون أن تمس ، لا يؤثر في شعبنا . فنتيجة للتنقيح الذي أجري ، لن يصنف الاطفال المولودون بعد يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ . ومع هذا ، فإن الافراد المولودين قبل ذلك التاريخ سيظلون مصنفين عرقيا - إلى أفراد من البانتو والكولى وأسماء ما أنزل الله بها من سلطان . إن قانون تسجيل السكان لن يفسخ إلى أن يتم وضع دستور ديمقراطي غير عرقي جديد .

إن إلغاء بعض التدابير التشريعية التي تعتبر دعائم الفصل العنصري لن يغير النظام بشكل أساسي إلا إذا كان لنا دستور ديمقراطي غير عرقي جديد يقضي بحكم الأغلبية الديمقراطية القائم على مبدأ "صوت واحد للفرد الواحد" . ليس هذا هو رأي مؤتمر الوحدويين الإفريقيين لآزانيا والغالبية العظمى في آزانيا فحسب ، وإنما رأي جميع أعضاء الامم المتحدة أيضا . ولذلك ، فإن الإعلان الذي صدر بالإجماع يذكر بشكل صريح أن هدف التغيير الحقيقي يجب ألا يكون فقط تعديل أو إصلاح الفصل العنصري وبالتالي فإننا نحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة على دراسة الخطوات التي يتخذها النظام . يجب عليها أن تفعل هذا لترى ما إذا كانت تلك الخطوات تصل إلى حد إصلاح الفصل العنصري أو إلى استئصاله . وإذا كان الباعث الحقيقي هو تقديم مساعدة حقيقية في هذه العملية ، سيكون من الضروري علينا جميعا أن نعمل بتعقل وليس بنشوة انتصار .

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا يلتزم تماما بالحل الديمقراطي للصراع في بلدنا ، ويؤكد الحاجة إلى استخدام أسلوب النضال وهو أكثر الاساليب فعالية . وعلى الجبهة السياسية ، يرى المؤتمر بقوة أن الهدف الرئيسي يجب أن يكون نقل السلطة السياسية من نظام الاقلية إلى ممثلين منتخبين للغالبية . وهذا يتمشى مع المبادئ والاحكام الواردة في إعلان الامم المتحدة الاجماعي . ويرى المؤتمر أيضا أن جوهر حل المشكلة هو وضع وإصدار دستور ديمقراطي غير عرقي جديد . وفي هذا الشأن ، قرر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا بالاجماع ، في مؤتمره الثاني الذي عقد في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ أن يطالب بإقامة آلية ديمقراطية لوضع دستور جديد . وقد ناديا بإنشاء جمعية تاسيسية منتخبة تكون المحفل الديمقراطي لاداء هذه المهمة . وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩١ فإن أعضاء الهيئتين التنفيذيتين الوطنيتين لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والمؤتمر الوطني الافريقي قد أيدوا في قرار مشترك صدر في زمبابوي إنشاء هذه الآلية الديمقراطية . وقد وافقنا أيضا على أن قبولها ينبغي أن يكون شرطا للمشاركة في مؤتمر الجبهة الوطنية المتحدة . وبعد ذلك ، تم التوصل الى اتفاقات مشابهة بين مؤتمر الوحدويين الإفريقيين لازانيا ، والمنظمة الشعبية لازانيا .

وتنفيذا لهذا التكليف من مؤتمرنا ومؤتمر الجبهة الوطنية المتحدة ، حضر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا الاجتماع التحضيري الذي عقد يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بحثا عن آلية ديمقراطية وعن حل . ولم يكن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا طرفا في اختيار المشاركين أو في المعيار المستخدم . لقد دعي وحضر حوالي ٣٠ حزبا سياسيا إلى الاجتماع . وكان تشكيل هذا الاجتماع مثيرا للانتباه حقا . كانت عشرة أحزاب من الاحزاب العشرين من البانتوستانات المزعومة ، حيث تمثل كيانات أنشأتها المؤسسة الحاكمة .

وكانت هناك ستة أحزاب أخرى تمثل الهيكل البرلماني بغرفه الثلاث . وكان للنظام الحاكم وفدان ، أحدهما يمثل الحكومة والآخر الحزب الوطني الحاكم . وكان تحالف المؤتمر ممثلا بواسطة المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ومؤتمري الترنسفال والناتال الهنديين . وكان مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا المنظمة السياسية الوحيدة هناك التي ليست منتمية إلى المؤسسة الحاكمة أو مشتركة في مفاوضات سابقة مع النظام . وكان تكليفنا واضحا ، وهو أن نسعى إلى إنشاء آليات ديمقراطية لحل الصراع .

وكان من دواعي دهشتنا أن نكتشف في الاجتماع أن الاتفاق كان قد تم بالفعل على قضايا أساسية مدرجة في جدول الاعمال مثل جهة الاختصاص المحايدة والهيئة المحايدة المستقلة الداعية للمؤتمر والاجراءات . وفي كل هذه القضايا كان النظام يقترح والمؤتمر الوطني الافريقي يؤيده ، أو بالعكس . وقد هُمش مؤتمر الوحدويين في التصويت عن طريق عصبة من المهللين الذين سبق الاتفاق معهم على كيفية تصويتهم .

واتخاذ هذه القرارات الحيوية بواسطة مجموعات لم يختبر ولاؤها على الإطلاق بالطرق الديمقراطية ، لا يمكن أن يكون بشير خير لازدهار الديمقراطية الحقيقية في بلدنا في فترة ما بعد الفصل العنصري . إن قيادة مؤتمر الوحدويين التي تلتزم بالديمقراطية التزاما صارما ، قيّمت العملية التي جرت حتى الآن في الاجتماع التحضيري وقررت أن توقف استمرار مشاركة مؤتمر الوحدويين في الاجتماع فورا إلى أن يتم التشاور مع أعضاء المؤتمر وأعضاء الجبهة الوطنية المتحدة في مؤتمر وطني خاص لمؤتمر الوحدويين الافريقيين يعقد في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ في كيب تاون . وعندئذ ستنفذ قيادة مؤتمر الوحدويين التكليف الجديد الذي يصدره لها أعضاء مؤتمر الوحدويين والجبهة الوطنية .

وأرجو الآن أن أتناول بإيجاز المشكلة الهامة المتعلقة بالضغط على نظام الفصل العنصري . إننا لم ننشئ بعد آلية لحل المشكلة ، ناهيك عن الاتفاق على دستور

جديد . ولهذا يؤمن مؤتمر الوحدويين ايمانا عميقا بانه من السابق لأوانه التخفيف من أي ضغط أو ازالته الآن . وفي هذا الصدد ، ندين بشدة قراري اليابان وفنلندا بإزالة كل الجزاءات ، لأن هذين القرارين يشكلان عقبة كبيرة أمام نضالنا الشرعي . وبالمثل ، فإننا نعرب عن أسفنا للالغاء السابق لأوانه للقانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري من جانب حكومة بوش . ويجب أن ندين بشدة التعاون المستمر بين نظامي بريتوريا وتل أبيب في المجالات الاقتصادية والعسكرية وغيرها . ويجب أيضا أن نسجل خيبة أملنا الكبيرة لاندفاع بلدان أوروبا الشرقية إلى إقامة العلاقات بكل أشكالها مع نظام الاقلية . ونناشد المجتمع الدولي الإبقاء على كل أشكال الضغط ، بما في ذلك الجزاءات ، إلى أن تتحول آزانيا إلى بلد مستقل .

إن المجتمع الدولي يعرب بكل حق عن قلقه بشأن العنف . لقد قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ نسمة خلال الأعوام الاخيرة نتيجة لهذا العنف ، ونحن نحث الجمعية على تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في السبب الحقيقي للعنف في البلد . ولايزال مؤتمر الوحدويين مقتنعا بأن المحرض الرئيسي على العنف هو النظام القائم . فهل يمكن للنظام أن يعلل احتفاظه في المعسكرات بأفراد مسلحين من كتيبة بافالو ٣٢ المؤلفة من المرتزقة الانغوليين ، وكتيبة كوفوت المؤلفة من المرتزقة الناميبيين وعناصر من جبهة رينامو ؟ وضد من يوزع هؤلاء ؟ إن هذه العناصر هي التي استخدمت في مذابح المدنيين المسالمين .

وأرجو أن أؤكد مرة أخرى أنه ما لم ننشئ جمعية تأسيسية منتخبة لكي تضع دستورا جديدا ، وما لم نعهد إلى أفراد منتخبين برسم الطريق الديمقراطي ، وما لم نشكل سلطة انتقالية بمشاركة دولية للإشراف على الانتقال من الاقلية إلى الاغلبية المنتخبة ، وما لم يستمر الضغط الداخلي والدولي على النظام ، فإن كل الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي نسبيا لمشاكلنا لن تؤتي ثمارها .

ولايزال مؤتمر الوحدويين وشعب آزانيا ملتزمين بتحرير بلدنا ومصممين على ذلك بالاستعانة بكل الوسائل التي نمتلكها . ولا يمكننا التهاون بشأن التحرير ، ولن

نتهاون في ذلك ، ولا يمكننا التهاون في إقامة ديمقراطية حقيقية تستند إلى الإرادة الحرة لجماهير آزانيا ، ولن نتهاون في ذلك .

وأخيرا ، وهذا أمر هام ، أود أن أوجه عميق الشكر إلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأعضائها على تأييدهم لنضالنا العادل على كل الجبهات . لقد اضطلع السفير ابراهيم غمبري بمهامه بشعور عميق بالالتزام . وأود أيضا أن أشكر بكل إخلاص السيد موسوريس الامين العام المساعد ورئيس مركز مناهضة الفصل العنصري على العمل الممتاز الذي اضطلع به ، وعلى الجهود الدؤوبة التي بذلها للمساعدة في القضاء قضاء تاما على الفصل العنصري . ونود أيضا أن نشكر كل أعضاء المركز على تفانيهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الاعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة حول البندين ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال ستغلق غدا الساعة ١٢/٠٠ ظهرا .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر بأن الجمعية العامة ، كما أعلن سابقا ، ستنظر غدا الثلاثاء ٣ كانون الاول/ديسمبر صباحا في البند ١٦ من جدول الاعمال ، تعيين الامين العام ، كأول بند ، ثم تواصل بعد ذلك المناقشة حول البند ٣٧ من جدول الاعمال "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" والبند ١٠٢ من جدول الاعمال ، "برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي" . وستستمر أيضا المناقشة العامة حول البندين ٣٧ و ١٠٢ بعد الظهر ثم في صباح اليوم التالي ، الاربعاء ٤ كانون الاول/ديسمبر .

وتستمع الجمعية بعد ظهر الاربعاء ٤ كانون الاول/ديسمبر إلى بيان من الامين العام حول البند ١٠٩ من جدول الاعمال ، "الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة" ، والبند ١١٠ من جدول الاعمال ، "حالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة" . ويلي ذلك استمرار المناقشة حول البندين ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال .

وتنظر الجمعية صباح الخميس ٥ كانون الاول/ديسمبر في البند ١٥ (ج) من جدول الاعمال ، "انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية" .

وتنظر الجمعية بعد ظهر الخميس ٥ كانون الاول/ديسمبر في البند ٢٩ من جدول الاعمال ، "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" ؛ والبند ٣١ من جدول الاعمال ، "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" ؛ والبند ٣٤ من جدول الاعمال ، "التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية" . وتنظر أيضا في البند ٤٠ من جدول الاعمال ، "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا" .

وقد بلغني أن كلا من اللجنة الرابعة واللجنة الاولى واللجنة السادسة واللجنة السياسية الخاصة قد أنهت أعمالها الآن . ولهذا تبدأ الجمعية هذا الاسبوع النظر في تقارير اللجان الرئيسية . وتنظر الجمعية يوم الجمعة ٦ كانون الاول/ديسمبر في تقارير اللجنة الاولى . وتنظر الجمعية يوم الاثنين ٩ كانون الاول/ديسمبر في تقارير اللجنة السادسة واللجنة السياسية الخاصة . وسأعلن في أقرب ممكن عن موعد النظر في تقارير اللجان الرئيسية الاخرى .

وتنظر الجمعية يوم الثلاثاء ١٠ كانون الاول/ديسمبر في البند ٣٨ من جدول الاعمال ، "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية" .

وتنظر الجمعية صباح الخميس ١٢ كانون الاول/ديسمبر في البند ١١ من جدول الاعمال ، "تقرير مجلس الامن" ، والبند ٣٦ من جدول الاعمال ، "قانون البحار" .

وتعقد الجمعية صباح الإثنين ١٦ كانون الاول/ديسمبر اجتماعا تذكاريا للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠